

على ان الجميع اه حاصل ان كل محبيب مراعاة الصوت اعم من ان يكون حقيقة
او كمالا والثانية متحققة لان تعالفت المفردات بمنزلة الجميع في صورتهم
وتعالفت مفردين بمنزلة النشئية في صورتها قوله وان قيل القائل صاحب
التلويح قوله رجال عاقلون اه هذا مبني على تقرير ان جميع العلم جميع قلة وجميع
الكمس جميع كثره قوله مما يغلب استا قالي محل النزاع والخامس انه
لا نزاع في دخول السار في نحو الرجال لا متفاد اتفاقا ولا في نحو الناس
وفي نحو من وما يشبهه اتفاقا وانما النزاع فيما مر من صيغة المذكر والمؤنث
اعلامته فان العرب يغلب في المذكر فان اردوا الجميع بين المذكر والمؤنث
الطلقونه ويريدون الطائفتين ولا يفر والمؤنث بالذكور كما هو عادتهم
في تغلبت المنكح على الحاضر والماضي على الغائب والعقل على غيرهم وذلك
مثل المسلمين وفعلوا وافعلوا الضم اذا اطلقت بل هي ظاهرة في دخول
السار فيها اولا هذا قوله قيل السكوت القائل مرزا جان قوله يلزم ان
يكون اه لان المسلمين مثلا لو كان جميع مسلم لم يدخل فيه السار وقد التزم
وقوله من انضم ولو كان جميع مسلم لم يدخل فيه المذكور وهو لفظ اتفاقا فهو
جميع لا واحد من لفظه ووجه الدفع انه جميع مسلم دخلت فيه مسلمة قوله

فهمته

فلا بد من

فلا يرد ما قبل القائل مرزا جان قوله بل محض منها البعض لا ترى انه لو امر به
 السيد في اخر وقت الطهرين تضائق عليه الصلوة بحيث لا يطاعته
 كفايته ومجيب عليه الصلوة وعدم صرف منفعة في ذلك الوقت
 اليه السيد قوله قبل المفضل القائل مرزا جان قوله بالسلسلة لا تنزلان
 الصحابة فهم شمول الحكم للموجودين من بعد الوحي مع ان الخطاب لا
 يتناول المعدومين تدبر قوله لو سلم اشارة الى ما سبق ان اشتراط
 العلو مذموب معتزلة واما لا يشعر فلا يقول بان اشتراط العلو ولا الاستقلال
 قوله بان الامر بوجه كما في شرح مختصر قوله فاننا على ما اصابنا لا نثبت
 الامية للامة فهو دوما على منهم اولى بان يكون امر قوله المعدوم لا يتبادر
 قال في شرح المختصر والكاهن مكابرة وقال في شرح الشرح اعلم ان القول العموم
 النفس لمن بعد الموجودين وان ينسب اليه الجليل فليس به حتى قال العلامة
 ذكر في الكتب ههنا ان الحق ان العموم معلوم بالضرورة من دين
 محمد صلى الله عليه وسلم وهو قريب وما ذكر المحقق من ان الكاهن مكابرة
 حق فيما اذا كان الخطاب للمعدومين خاصة واما اذا كان للموجودين المعدومين
 ويكون المطلق لفظ المؤمنين والناس عليهم على طريق التغليب فلا يشمل

الحنا بلة

فخرج من اربع في الكلام اعرفه علماء البيان انتهى ولا نخبر ان فيه غفلا من النذر
 والتكليف التجري والتناول بمجرد الصيغة حقيقة فتأمل قوله قبل ذلك
 الغافل الغفنا في قوله خطاب المجنون الحاصل ان الطلب يتجه كما لا يعلق به
 بالمجنون ونحوه فلا يرد على عدم جواز التكليف بالمنع من المكلف
 فلا يفيهم وكذلك معه وقوله يضيف الدليل اه لا يفي الدليل الاخر ايضا
 من الخطابات والمفروض ان لا يتناول معه وبين لانه لا نزاع في تناول
 الاخير قوله فدعوى التبادر استارة اليه دفع ما قبل ان يتناول
 ثم عند ~~الخصم~~ اذ المتبادر خروج مستلزم عن الحكم تأمل قوله وسياق بان
 المراد به محاسب سائر المختصم والتعامل مرزا جان قوله يا ايها النبي
 اه اعلم ان المقرب بين قومه يا ايها النبي اه بانه اخراجه بالخطاب
 وامر لصيغة الجمع والعموم فدل ان مثل عام خطاب له ولانته وفي قوله زوجهنا كبا
 لكلا يكون اه بانه اخراجه انما ايا حله ليكون سائلا لالامته ولو كان خطابا
 خاصا به ليا حصل العرض وفي قوله خالفك وانا فلذلك بانه لو لم يحسم
 الامة لكان مثل ذلك غير مضمية لانه يدل على الاختصاص وهو استفاد
 بنفس الخطاب بركمكم فيكون بالاطلاق لا يتجاستارة اليه ما حبيب به

عن الاول بان النداء والابتنى صلى الله عليه وسلم للتشريف والخطاب
 بالجميع وعن الثاني بان العرض متصل باللاحق بالقباس
 وعن الثالث بان الفائدة عدم اللاحق بالقباس قوله
 بغير اول اضافة ان قيل كما ان الجمع مضاف لقيمة العموم كك
 السلم بنسب فوجود الارتفاع قلنا الكلام في ان اضافة الجمع بهنا لا
 يقتضي ذلك واما اضافة المفرد فيمكن ان يقع فيه ايضا ان المفرد
 اذا كان مما يطلق على التعليل والكثرة نحو خذ من ماء النخلة قرنية قالوا يجب
 ان يكون اما نخود في جملة ماء مثلا لا ان يكون من كل نوع ومن كل فرد
 فنأمل قوله فالعنى من كل مال لكل قال في شرح تحقيق المقام ان الجمع تنفيعت
 المفرد والمفرد خصوصا مثل المال والعلم والماء فزيادة المفرد فيكون معنى
 الجمع معروفا باللام والاضافة جميع الافراد وقد يراد به النسب
 فيكون معناه جميع الانواع كالاموال والعلوم والتعويل على القرين
 وقد دل العرف والنقطة الاجماع على ان المراد في مثل خذ من اموالهم الانواع
 لا الافراد اقول لا يتحقق فيه لان العرف سيما اذا كان الجمع مضافا
 اليه الجمع مختلف فيه وتحقق الاجماع على ان المراد الانواع ككمية وعائل

يكون نوع ما لم يكن بالغا الى نصابه نعم مجموعا على ان ليس بمرد فيه عموم الأفراد
 وهذه العلة لا ينفع اننا نجمع من تبعه قوله قيل تلك القائل مرزا جان
 قوله قيل تلك القائل مرزا جان قوله احتياط الامثال المحم فيه استاذ
 الى دفع ما قيل ان الاحتياط مشترك بين الافراد والايه وذلك
 لان احتياط الاقرار ليس بمشابه احتياط الامثال لان الاقرار قد يكون
 كاذبا دالاً به فيه من تصديق المقوله ليس بحجة ملزمة على الكل بل قاصرة
 على المقر حذر من الغوازم لم يضر الغير قوله اضافة جمع وهذا فيه ما قيل التيقن
 انه ان اريد ان محل الالزام اذا قلنا انظر اليه انه مثل الاقرار كان محمولا على
 اخذ الصدقة مجموع دون كل نوع وان اريد ان ظاهر مقتضى اللفظ مع قطع
 النظر عن القرينة ما اذا قلنا ان كل واحد يقضي صيغة العموم وقد مر انها
 لكل واحد دون الجميع ووجه الدفع ان بناء كلامه على ان فيها إضافة
 الجميع الى كل واحد وهو مسموح بالسند ما في المتن ذلك ان استدلال
 بما مر في صدر المسئلة ان مقابلة الجميع بالجميع يعني انقسام الاحاد على الاحاد
 فليس هناك اضافة الجميع الى الواحد تدبر قوله قبل المبالغة القائل مرزا جان
 قوله ان يكون اعتراضا فضلا عن ان يكون غلوا بل اللازم في محل المبالغة

ان يكون

ان يكون للمعنى ثبوت مع قوة دالته ان مطابقا للواقع ومما يدل على ان
 مطابقا للواقع لا يغير في المبالغة قول امر القيس الذي عد من المبالغة
 ما ذكره ابن ثور ونجدة وراكا فلم يفسح ما يفسح كما في التلخيص قوله
 فتأمل ان سارة الي ان الكلام في العاقل محله لا الواقعة ولذلك
 احتجنا الى النفس ورجح فيها سواء فتأمل ففيه كلام بعد قوله فتأمل
 سارة الي ان الكلام في العاقل الى ان يمكن ان يتم معنا جعلت
 اسكارة علمته احمرته ورجح لا احتجنا الي الكبيرى قوله لفيض العموم اتفاقا
 الحاصل انه لا تنزع في العموم اللازم من اتفاق الحقيقة وانما هو في
 العموم الذي يكون محلا قابلا للتخصيص والتحرر عن العموم صفة باعتبار
 الافراد تدبر قوله فضاء اتفاقا كذا في التخصيص خرق الاجماع ولذلك قال
 في شرح المختصر ان التزامه في المكان والزمان خلاف الاتفاق
 قوله تأمل ان قبل لنا فية ان يقولوا انه كغير التصديق وبانه صحته
 النفي ولو كان غير ثابتا لوقد كان كلا اكل اكل ولو كلام
 فيه وانما النزاع في نفس لا اكل بان حقيقة الفعل وحدها هل تحمل
 التخصيص أم فتأمل قوله يدل على الطبيعة صريح صاحب المفتاح بان

الجامع و قد ان المعاد الغير المنون للطبيعة من حيث هي لا فردية
 فيه وان الخلاف المشهور في ان السهم ينسب بل للطبيعة للفرد
 والمستثنى عنها هو في غير المعاد الغير المنون قوله يكون مستحكمة دفع لما يرد على الفرد
 حيث قالوا لو اراد السهم في قوله ان ضربت فطالين صدق ذلك
 في الكيفية ولا يخفى ما فيه لان نسبة المراتب الى المشكك كسبب الافراد
 الى التواطؤ فيه تامل بعد استواء مطلقا كذا الاستواء من كل وجه
 فيتميز منها اربع شبه متعارضة ثنتان يدل على خصوص النقي و ثنتان على
 عمومها اما الدالتان على الخصوص فاولهما ان الاستواء عام لان الخصوص
 لا يفيد فيكون عدم الاستواء خاصا لانه رفع الالحجاب الكلي و ثانيهما
 ان عدم الاستواء لو كان عاما لم يصدق لان المساواة بين كل شيئين
 بوجه ما معلوم بالضرورة اما الدالتان على العموم فاولهما ان الاستواء
 خاص لان العموم لا يصدق لان عدم المساواة بين كل شيئين بوجه
 ما معلوم ضرورة فيكون عدم الاستواء عاما لان رقيع الالوان في
 سلب كلي وثانيهما ان عدم الاستواء لو كان خاصا لم يفيد لانه معلوم
 الصدق بين كل شيئين فيتحقق ما استدل به ان عموم الاستواء لافادته

لا للدلالة وخصوص عدم الاستواء للصدق والدلالة نعم كما في الطبائع
 المعينة فتدبر قوله كما لمن في كتب الشافعية من المختصر وغيره وفي نظم
 العموم عند الشافعية في شرح الشرح عن الامد وكثير مستدلين فبهما قال
 الشافعية ان ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال
 نزل منزلة العموم في المقال والحق ما قال الامام انه لا سبيل الى ادعاء
 العموم فيه لانه فرع استقلال الكلام بنفسه ومن ثم قال في شرح المختصر
 ان لم يكن مستقلا فلا نزاع في تبعه السؤال واما العموم فيه بالتقياس
 فلا كلام فيه فتدبر قوله لا يمنع العمل به اذ كثيرا ما يجاب بايراد كلمة
 عامته كالوسيل بل يرفع زيد من ضرب زيد فنقول كل فاعل مرفوع
 وهذا الخط من جواب بلغ اليه مبلغ يقضي المحجب من الكافة والسر
 به كبري الصغرى سهلة الحصول فانهم قوله قليل ما اخرج القائل العلامة
 الشيرازي قوله وقيل يفتح القابل مرزا جان قوله باحد مجازات محتملة
 تقريره العام صار مجازا حيث صرف اليه غير ما وضع له وهو النقص
 في السبب فلهذا المجاز ثلثة احتمالات ^{الضبط} السبب مع بعض الافراد والسبب
 مع جميع الافراد فلو علمي حل على الاحتمال الثالث كان تحكما اذ لا مرجح

يعقبه
ثم علمه المس بأن رجاء المصائب ومن والكان محذور لكن رجاء المصائب
استحالة وهو لازم هنا لان السبب فقط راجح فنأمل قوله
فعله عليه السلام قد علم ابن الحاصب في وضع هذه المسئلة فانه يفهم
من بعض عباراته الفعل المفاعل للقول ومن بعضها الفعل المصطلح من اقام
الكلمة كما يلوح بالرجوع اليه قوله فلا يدل فيه رد علي ابن الحاصب وشرحه
المختصر لا يتأمله قوله انه اقوي اي هذا القول اقوي ودلالة الجمهور اقوي
والفرق لا يخفى قوله من خارج نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
قوله قبل قوله وهو الظاهر ان حكايته الفعل قد سبق في المسئلة حاله
تدبر قوله من علمه جاب في شرحه مختصرا خلافا للظاهر من علمه وعده له
فاورد عليه بعض الفضلاء ان لمن ليس بعالم بالدين في العلم الله تعالى
الي ما هو المذكور في الكتاب ولا يخفى ان محموله ليس من محمول
عنه لكن يرد عليه انه لا يلزم من العلم بالظهور المطابقة لمراد الشارع ولا يلزم
ان يكون العموم بالاصح بل يجوز بالاجتهاد فنأمل قوله احكام فطوره فيه
استارة مصطلحه اليه جواز ان يكون من عموم المقدر ولا يتم الاستدلال به
بالحديث على عموم التقدير فنأمل قوله فوقع التعارض اي بين هذا دليل النافي

حقية

للحديث

للجميع ودليل الخصم المثبت للجميع فوضع الساقط ان قلت كما ان هذا
 الدليل الثاني للجميع معارض لدليل المثبت للجميع كذلك معارض لدليل
 البعض قلت اولاً بناءً على الترجيح لكثرة الأدلة ان دليل اثبات
 الكل ودليل البعض ^{انفقاً} قد ~~انفقاً~~ في ثبوت البعض فدليل الثاني انما يعارض
 لا صريحاً وترجح الاخر وهو معنى بقا دليل البعض ~~سالم~~ لا وثانياً ان
 دليل الثاني مطلقاً ودليل الجميع انما يعارضه ان في صفة العموم لان ثبوت
 البعض بالضرورة لا يمكن ان يعارضها شيء من الاكثرية والاقرب
 فمعنى بقا دليل البعض ~~سالم~~ بالبقاء دليل البعض فقط ~~سالم~~ لا عن
 معارضة الجميع واما معارضة الثاني مع نفق علم سقوطها بالضرورة ولا
 يوجب عليك ان بهذا النقيض يتدفع من جواب المختصر المذكور
 في المتن ايضا الذي اورد الفاضل مرزاجان فتدبر واجاب
 ذلك الفاضل عن اصل الايراد ان مقتضى التحقيق انما هو بين السلب
 الكلي والايجاب الكلي فمنافاة دليل الثاني استلزاماً كوني مع دليل
 الجميع بخلاف دليل البعض فقط ولا يخفى ومنه قوله فتأمل استناد
 الى الجواب وذلك بان اقيم ان الفعل في الاكل وفي طهق ليس

الطلاق فعلا بل الاتفاق وهو لم يتكرر ولكن لما اعتبر تعليق الاتفاق بمصدر
 آخر صح فيه التثنية فكان نحو لا أكل شيئا فتأمل فانه دقيق
 وعلى هذا منه وقع النقص لطابق اليه فتدبر قوله فيل بل القائل ستان منقصر
 قوله ان المفهوم بل يتبادر الى ذهنه على هذا المعنى كلام الغزالي ان العام
 يجب ان يبين دلالة والتشكيك بالمفهوم لا كان تمسك
 بسكوت يجوز ان يتفادى وعاصدا ان العام بدل سوا المفهوم
 لا يدل كذلك فلا يكون المفهوم عاما ثم لا يخفى انه وان كان ليصح ان يكون
 وبما للنزاع في صحة لكنه بعيد من كلام الغزالي حيث قال في
 المستقصى النزاع عا دلي ان العموم من عوارض الالفاظ خاصة
 لان من يقول بالمفهوم قد يلين ان للمفهوم محمدا وتمسك فيه نظير
 لان العام لفظ يتبادر دلالة بالاضافة الى اسمية التمسك
 بالمفهوم القوي ليس كما لم يقبل بسكوت فاذا قال في سائمة الغنم
 زكوة من العلوق هذه اللفظة محالة على سائمة بل هي بلقط حتى اللفظ
 او يخيل انتهى هذا قوله لا يمنع قبله لان تخصيص نضر القتل بالكفر في مدة العهد
 تحكم مخالفة للسابق قوله مشتركاه قد يجاب بالفرق بانها عاقلة

التمسك

ثم لا يخفى

ثم كذا في الضرورة فانه لم يقدر الامتناع قتل ذي العبد مطلقا ولا ضرورة
 بنا فان ضرب عمر مطلقا سواء كان في يوم الجمعة وفي غيره لا مانع
 عنه قوله فيف المعنى ان يصير معناه لا يقتل سلم كذا ضرب لي ولقتل ماله
 ولا ذمه في عهده كذا ضرب لا يجزى ولا يذمي وفاداه طبرستان
 ذلك لا يصلح مقصودا لا فيمن شطه مرتبة سلم عن الذي
 فوجب تخصيص الثاني وفعاله الفاء تدبر قوله قد خص الثاني
 اي بدليل مفضل ومولا بنا في الظهور لفظا فليقبل هذه القائل مرزا جاب
 قوله ويزولزمه توضيح ان ذلك مثل قولك لو كان الانسان
 موجودا كان مخطرا في فرد واحد ولا يخفى ان هذا على تقدير صدقه
 لزومه فهو كذلك وفيه تاويل بعد فتايل قوله ليتعل على اراده ان
 من لم يجوز تاخير المخصص الاول لان ذكر العام وحده يدل على ارادة
 العموم والتخصيص ينافيه ومع هذا يجوز تاخير المخصص الثاني فيرد عليه ان
 الفرق بينه وبين نسخ البعض مشكل فتايل قوله والحق اه اما التاويل
 الذي سيذكره فانت تعلم ان حاصل المقارنة وعدم التاخير
 فتدبر قوله ما قيل القائل مرزا جاب قوله قلنا يصدق اه واما الجواب

عن توهم النذر فهو انه انما يلزم لو اريد العموم من اول الامر ما لو كان المراد البعض
 من المتبادر فلا والله الجواب من النسخ فسيأتي في باب قوله في الاول
 اي في الدليل الاول من الدلائل التي اوردهم لاثبات مدعاهم قوله كما مر في
 صده المسئلة نقلا عن السبكي قوله يقيدها ذلك ان قبل قد سبق
 ان المتبادر على منعه العمل بالعام قبل المحبت عن التخصيص قلنا الاتفاق على
 التمسك به قبل في حوته صلى الله عليه وسلم قوله بيان بهمل ان
 قلت ما وجه الفرق بين بهمل والعام فيجوز تاخير البيان في الاول الى
 وقت الحاجة بخلاف الثاني قلت ذلك ان في بهمل اعتقاد المتبادر
 يكون مطابقا للواقع بخلاف اعتقاد العموم في العام التخصيص في الواقع فانه
 يكون كذا بفتحه بر قوله اول جعله وقد احتجوا بقوله ولله القربى فانه عام ثم
 بين انهم نواب شتم دون بني امية وبني نوفل اقول لان المتبادر من
 القران عرفا القرية فالبيان تقرير وتفسير لا بيان تغير وانما المتبادر من
 الاخر قوله كالتخصيص لان التخصيص بين ان المراد هو البعض من الاول ونسخ
 البعض بين ان المراد هو البعض بعد معنى زمان واذا جاء الاول بالبهمل فليجوز
 الاول الفارق موثر بينهما فتأمل عمومهما انما هو في معبوديهم وليس على انه خبر وانما المتبادر

سبق ان

في التعليق

في التكاليف التي يحتاج اليه معرفتها للعلم بها كذا في شرح المختصر وفيه ما فيه
 قوله ولعلهم لما كان وليعلم غير متلزم للعلم قال ولعلهم اه انما ما
 للنفوس تدبر قوله يريد مثله او يمكن ان يجاب بان ما فهم انه لا
 يكون قابلا للاصحاب في موارد بغيره كالمحل قوله وفيل جهة القابل للعلم
 قوله خلافا لغير السلام فما في شرح المختصر ان المختص بمحل ليس بحجة
 الفصل الثاني في محل نظر قوله والا لزوم الدور اه اي ان توقف دلالة
 على فرد على دلالة على فرد آخر فان عكس حتى توقف دلالة على الآخر
 على دلالة لزوم الدور والا لكان ترميها بآج وهو الكلام قوله وهي قطعية ولكن
 ان يجاب بما سيأتي ان كلمة التوحيد على حرف الشارح فتدبر
 قوله لانه اقرب وبه يندفع كون الاقل من الجمع وغيره مقطوعا قوله
 على ما استشهدنا به الى ما قال العلامة ان عبد الجبار قال في كتابه سي
 بالجملة الصحيح انه يصير مجازا باي شيء حصل لانه استعمال لفظه غير ما
 وضع له بقرينة الصلة او الفصولة لكن المشبهة ما ذكر في المتن متى
 قيل ان المذكور في الجملة قوله السابق ثم رجع اليه ما استشهد به بقوله
 لعبرة الاستعمال لا ينفع على السنف ان كل لفظ موضوع ليدور في الترتيب

فانما ينقل اللفظ من معناه الموضوع له فالتعريف في ذلك المعنى مراد في الترتيب
 كان ذلك حقيقة واذ لم يكن مراد بل تعريفاً ليعقل معناه ثم ينقل منه
 مطالبه ويكون ذلك الملايس مراداً من ذلك اللفظ في ذلك
 التركيب كان مجازاً فنتدبر قوله بل معبراً لا بد سبب عليك ان الكلام
 بعد فرض كون الفصح المذكور ساقياً موضوعاً للعموم ودلالة من الوضع
 لا من جهة المقام فالجواب بان السبب المجمع اذا عرفت تعريف
 محض كان مدلوله الاستدلال الى الحقيقة وكان الملاية على كل واحد المطلق
 الكلي الى خبرية فاذ اطر عليه عدم تبادله الباقي فكان حقيقة لوجود حقيقة
 ضرورية عن المحسوس على انه لا يتغير في ثباتها وتمامها ونحوها طبع على ما نقل
 عن المعتز اعلم انه صرح بالوجهين في المعتمد ان العام في صورة التخصيص ليس
 حقيقة ولا مجازاً ومجموع الامر من من العام والاسكتشاف مثلاً حقيقة
 وعلى هذا فالمراد بالعام المحض الذي لا يربطه الثاني عند تحريمه سبب اعم
 من ان يكون مستقلاً في العام وحده او مجموعاً هذا قوله من الفصح الموضوع
 اقول يمكن ان يفهم ان المتعارف في الوضع العام للموضوع له انما هو الكمال
 ان الموضوع له خبريات حقيقة للمفهوم الكلي الذي جعل له الموضوع لكن يجوز

ان يكون

ان يكون كليات تحتها ضربات اذا عرفت ذلك فليجرب
 كون لام التعريف من هذا القبيل فانها مع استارتها الى معلومة المنة
 تنوع الى اقسام المعروفة وكونها تكون تلك الاقسام معان وضعية
 لها وعلى هذا العموم مدخولها كعموم مدخول الكل والكل الواقعة تحت النفي
 وهذا العنان لفظا لكنه اذ فن الكلام اهل العربية وعلما لا اصول قوله
 بالانحوا تها اي بما وضع للاخراج عن الحكم السابق فلا يلزم ان يكون
 تعريف لفظيا وحكمي مثل جادني زيد لا عمر وتدبر قوله لان تناوُل اللفظ
 باق احاصل انه لا يمكن الاخراج بالاثنية من حصة العشرة ولا من الحكم
 عليه بل يمتنع الدخول فهو نصب قرينة على ان الحكم على السبعة من
 اجزاء العشرة فقط فذكر العشرة واريد السبعة منها في الحكم فتدبر
 قوله ومنعها بذكر كيف لا وقد مر حوا ان اخذ الفارابي قيد الامكان
 في العنوان مخالف للعرف فكيف الفرع والعيب ومن بعض
 الفضلاء صحت صرح في حاشية شرح مختصر ان هذا الاطلاق حقيقة
 قتال قوله ولو بالتعريف فيها استادة انه يلزم له في ذلك ريب
 عنه فتدبر قوله عشرة افر ولكن اه قد ادور والفتن انا الى ان هناك

لا سيجي من فمنا و ان الاستثناء من الاثبات نفى وبالعكس
 وقد ذكرنا جوابه في المتن فيما بعد فارجع اليه لانه مفهوم اللقب لان المعنى
 قولنا اشتربت اجمارته الا انما اشتربت لصف اجمارته على رايه
 فالنفي على الصف لا يكون الا باعتبار مفهوم اللقب فخال قولنا
 يرجع اعلم على نقده بالرجوع الى المذهب الثاني معنى استعمال المفردات
 في معانيها طاهر واما على نقده بالرجوع الى المذهب الاول فنعناه بقا
 المفردات في معانيها السابقة من غير حدوث وضع جديد بالتركيب
 واما بقوله فلا وضع جديد فيه نعم اعلم انه خالف في تحقيق هذا المسألة
 من ان يختص بوجوده كما يظهر بعد مقابلة كلامي بكلامه ولا يخفى على المصنف
 البليغ ان الحق معنى اوسع ومحافظه السطو على مانع لي من التفتيش في روايات
 في روايته ليحج اليه شبه وفي روايته اليه ستة وفي روايته اليه العشرة في قوله
 خاصة كما عرناه نزل قوله لا يستور القاعد وكان من المؤمنين الائمة ولم يكن
 فيها الاستثناء ثم نزل قوله غير ابي العباس قوله الطائفة مثل قول العباس
 الا الا وضروسياتي في مسألة التوليع قوله فليكن من يمينه قال غرض من
 حلف على شئ ثم راي غيره خيرا منه فليعل به وليكن من يمينه له مطلقا بل

بدو وحكم

يرد وحكم على كل تقدير بحكم قوله وقبل لا حاجة القابل مرزا جان قول الآن
 الطمعه قال صلى الله عليه واله وسلم حكايته عنه فيكون محتمل في فروغ في الهداية
 قال في الهداية من اقرباد استثنى بنائا سلفه فلم يقر له وارثا
 لان البناء في هذا المقام داخل معنى لا لفظا والاستثناء تصرف في
 المخطوط والفص في الخاتم والنحلة في البستان نظير البناء في الدلالة يدخل
 فيه بما لا لفظا له وتوجيه بالبرادة اه اعلم انه وجه استثناء لا اتفاق بل
 الاستثناء بقولون ثبوت الحكم بحسب الدلالة الوضعية واما الحقيقة انما
 يقولون بثبوت النفس من الاستثناء من الانبيات نظر الى البراءة
 الاصلية لا بحسب الدلالة اللفظية وبهذا تقرير ما قاله بعض الفضلاء بان الاصل
 في الممكن العدم وعوض بان الاصل فيما هو العدم في نظرات اعمى البحث
 عن الافعال اللاحقة فليعلم ان يكون الاستثناء من النظر ثباتا به برهانه
 للمعنى المنقطع حاصله انه لو كان حاصل الاستثناء السكوت عن بعض شئ
 كان ذكره وعدمه في المنقطع سواء كان المذكور او ذلك فليعلم ان يكون
 في المنقطع والا على حكم مخالف المصدر واذ كان في المنقطع كك فليعلم ان يكون
 لا يسلط ارق بينهما في هذا المعنى بالنظر الى موارد استعمالها وفيه كما فيه قوله

الحقيقة

الفعل محمول. هذا لا يراد في شئ من مقتضى قوله فبه الاتفاق فيلزم ان لا يكون زيد
 في مثل اكرم الناس الا زيدا في حكم مملوكات فيه بل محكوما عليه بعدم
 ايجاب الكرامة بلا خلاف. وجواب على ما استدل به بقوله وفيه ما فيه
 ان اللازم عدم الحكم بايجاب الكرامة زيد لا الحكم بعدم ايجاب الكرامة كما عي
 انضم فغال ان حقنا بالتأمل في وجوب التوحيد في الاراداة ان كان على
 عرف الشارع وفي هذا على العرف العام قوله ما قبل الفاعل انما لا
 قوله ليس يلزم ان لا يلزم اثبات للمقدمة ممنوعة ذلك ان لا يستدل
 به على اصل الدعوى بغير قوله ما قبل ان القول الفاعل مرزا جان قوله فغال ان
 يقول فرق بين الشرود بين النفر والاثبات وبين الثبوت على تقدير
 واللازم الثاني والمقرر الاول ويدفع بان ذلك انما يعلم من خارج
 والكلام في دلالة اللفظ فتدبر ثم قبل لو قد انخر الا مكان كان المستثنى
 وهو الموجبة ممكنة ماذقا دايا وفيه ما فيه قوله وما قبله الفاعل عصام الدين
 قوله فاللازمة ثم بل معلوم عدم الملازمة لان الامتناع الدخول في الحكم لولا
 لدخل ما بعده فيما قبله بحسب الحكم قوله فلزم من الامكان اه جواب باعتبار
 الشقين الاول والثاني والثاني للاول فافهم قوله يكون الا بجان استارة

نقطة

والنفر على تقدير

الافرق

الى الفرق بين الجواب الرابع والخامس فتدبر قوله بان يختلف الله
نوعاه مثال الاختلاف نوعا قولك اكرم بني تميم والفاة هم البصريون
الازيد مثال الاختلاف في الاسم قولك اكرم بني تميم واكرم ربيعة
الازيد مثال الاختلاف في الحكم اي المحكوم به اكرم بني تميم واستأجر بني
تميم الازيد بقوله ولا يكون في الثاني ضمير الاول اي لا يكون المستثنى
منه الثاني الواقع في جملة الثانية ضمير المستثنى منه الاول الواقع في جملة الاولى
ونحو اكرم بني تميم واستأجر الازيد لانه لو كانا وما قبلهما سواء
ليس شرطاً للتفصيل للاتفاق عليه فبحر الواحد لاكتساب في بابي جوابه
نعم برأيه انما يتم لو كان طاهر في الاخرة لا اكل فمائل قوله والاتصال
العطف اعلم ان العطف في المفرد يفيد الاتصال قوة لانه للتشريك
في التعلق فلو لا ذلك لما كان له ربط واما الاتصال بالعطف في الجمل فضعيف
لانه للتشريك في التيقين ومنطقه بدون وجوده كعدمه سواء فتدبر قوله
قبل ولتعدو به القائل سائر المختص قوله ليس فتدبر لان المثبت
من جملة الاربعة المنفية والمنفي من جملة الستة الاربعة المثبتة من جملة العشرة
قوله ايضاً الكلام ادبني ان من قال ان لظعوده الى المبيع يدع ضرورة

تعلق بالمبعض البقا للشيء على حقيقة مشتقة من حقيقة ضرورية نظر السبب فتأمل قوله
 لو كان عطف الناقبة أو توضيح ان عطف الجملة على الجملة يكون على نحوين الاول
 ان يعطى ما يقترن به الاسناد فقط على شمله واعتبر تعلق المتعلقات
 بعد ذلك والثاني ان يعتبر التعلق الاول ويجعل مجموع شي واحد ثم يعطى
 على شمله ومعنى الاسناد كمال على الاول والايراد بالثاني ولا يخفى على المصنف
 ان الثاني هو الظاهر لان اشتراك الجملتين في المتعلقات فلا يكون التعليل
 معلوم والمعلوب مرجوع قوله وقد يقال القابل شايخص
 صالح لكل اي لكل من جميع والاخيرة فقط قوله لوجود الاول ان الكلام
 في الجمل والثاني انه للضرورة والثالث انه لا نزاع في جميع من حيث
 هو جميع بل في كل واحد والاشكال في المتشابهات المتعددة شيء
 مع استبعاد متعددة لوجوب الاستثناء في نفس ذلك الشيء انه من اشياء
 تدبر قوله قبل المتبع القائل مرزا جان قوله لفظا او معنى التعليل معنى على تقدير
 الاستثناء من الاحوال اي اوليك هم الفاسقون في جميع الاوقات
 الا وقت توهم ولا يخفى انه يا باه ظالمين شئني قوله فيل فيصدق القائل
 مرزا جان قوله قبل هذا القائل التفتنا في قوله الشرط السببية هو الشرط السببية

من الذوات وذلك على الوجه
 الداعي به الترتيب كالتنوين
 والتكليف لفظا غير تقدير
 الاستثناء

لوجود المشروط وذلك الذي لم يبق للسبب امر يتوقف عليه سواء فإذا
 وجد ذلك الشرط فقد وجد الأسباب والشرط كما في جود المشروط
 قوله وقيل الشرط اختصار البضاعة في البيع قوله قبل كنهه القائل النفاذ
 قوله قبل لو تم القائل مرزاجان قوله وأما قوله هنا استأذنه إلى الرد على
 ابن الحاجب من وجهين حيث علم الشرط إلى عقلي وشرعي ونحو وهو محل
 ان الاول ان قسم الشرط المحدود هو كورس بقا إلى اللغو بالمعنى المذكور
 لطلبه من صدق حده عليه والما كان الامر في نتائج الاستثنا وبأس
 والثاني ان دخول ان ليس شرطاً لغو باطل بحسب اصطلاح نحو في تقدير
 قوله قيل فيه القائل مرزاجان قوله والقياس استأذنه إلى رد ما في شرح
 المختصر من ان التعقيد ما يبدل على المراد بالمطلق كان هو المفيد قوله قبل نظير
 القائل مرزاجان قوله وفيه ما فيه استأذنه إلى التفاتى ولو كان وضعاً
 لم قوله فالفرق بين المطلق اعلم ان المطلق عام بدلالة العام عام باستغراق
 وما وان اختلفا في نحو العموم لكنها التفاتى في العلة الموجبة للمفهوم مستلزم
 للتجاوز وهو التبادر بالعادة لمجابه الاختلاف بينهما لا يلحق فارتكبت
 والا استغراق ليس بالجميع المحل فتأمل قوله لو اعلم انه قد حقق الشارح

قسم

للمختص في ميراث المطلق ومقتضى النقيض من التخصيص حكمه فالتفرق مجازاً
 قوله قبل قياس القائل مرزاجان قوله وادلات الاقال اجملين ان يضمن
 جملين قوله كنكم ويندرون ازواجاً تيرمين بالنفس من اربعة من غير ان قوله لا
 بالعام اهـ بهذا دفع ما قيل ان معنى كون الخاص قطعياً والعام متصلاً ان اللفظ
 الخاص لم يختلف في كونه موضوعاً للخصوص والالفاظ العامة اختلفت في كونها
 موضوعاً للخصوص قوله قبل الميراث القائل مرزاجان قوله قبل القائل مرزاجان تخصيص
 السنة بالسنة مثال تخصيص السنة بالسنة قوله ليس فيما دون سنة
 او من صدقة مختص قوله صرم فيما سبقت له ما الميراث قوله قبل انما
 يتم القائل مرزاجان التوقف بمعنى لا اور اعلم ان التوقف بالمعنى الاول
 لا يشترك فيه المقلد العامي واما بالمعنى الثاني فمن خواص المجتهدين وكان المنع
 عليه لوجه التبرج نعم لا يخفى انه موافق في العباد ذلك المقتضى لوجه التفرق فيما
 بين العبادتين قوله بالمنع اي كسب النكحة قبل التخصيص وبعده تبرج الجمع قوله
 فالفرق بين اهـ اي الفرق بان النفس لا يكون الانطباق النفس والتخصيص في الظاهر
 بالاجماع وفي التحقيق بما تضمن من النفس قوله فان السطوق اهـ وقد جيب بان
 في كل منهما قوة في الدلالة من جهة الخصوص ويصحب والكان فيه صنف من

قد يكون بغيره من الفعل وغيره
 كالاجماع مجرد اصطلاح
 اذ كل من نسخ في التخصيص

بجهة كونه بالمفهوم اقول فيه بحيث اما اولاً فلانا لا نتم ان المفوض موجب
 قوة في دلالة المفهوم كغيره ودارنا على انه لولا ما كان القيد بل فاعلم
 وسواء فيه الخامس والعام واما ثانياً فلان البيع بجماله لان اللازم مساواة
 في الجهات ولا يلزم منها مساواة في الظن وانما يلزم لو ثبتت
 المساواة فيها في القدر الموجب للظن ولم يثبت بل ان المنطوق
 اقول بعد تدبر قوله بدليل عام اي مختص بذلك الفعل قوله فيه ما فيه من
 الياء تعارض بين القول الاول ودليل الاتباع عموماً ولا يلزم
 الفعل فان ضم الى الثاني صار اخص كما فعل الثاني وان ضم الى القول
 الاول صار اخص كما هو مقصود المختص وان ضم اليها فلو اختلف تدبر
 قوله والافصح اي لقدر التغير قوله دليل الجواز والعام يدل
 على عدمه فان المتصل كان تخصيصاً والاشخاص كاهرو لهذا كان
 هذا دليل مشتركاً بيننا وبين السانعية بناء على الاختلاف المتقدم
 قوله نسخاً مطلقاً لو علم على تقدير عدم اجماع اليه فلم يكن ضرراً تحت
 العام باقياً فكان نسخاً في سوزة لعل المشتركة وعدمها وقد قلتم
 بالتخصيص وبقا العام في الجملة ان قبل يجوز ان يكون في بعض الافراد

علة مألوفة من عموم حكم التغير قلنا الكلام في نفس التغير والعموم واما
 الامر بما جبر فمخرج من مبحث بالغرض قلنا بل قولنا لا قلنا علم ان
 قوله قلنا متعلق بالالتباس اي دليل ثلثي على دليل ثلثي وعلى هذا معنى قوله لا قلنا
 انه ليس دليل قطعي على دليل قطعي وليس دليل قطعي على دليل ثلثي وليس
 دليل ثلثي على دليل قطعي وعلى هذا معنى قوله لا يجب في كلامه ان في احد ما بل ثلثي
 فليست بها كدلالة المفهوم خبر الواحد فان دلالة كل منها فليست مع ان دلالة المفهوم محبة
 عنه فخصم تدبر نعم اعلم ان الحقيقة هي كما لا يشكوا قطعية الدليل الثاني واستدلوا
 عليه بان لو كان ثلثا لثبته وفعلا لثبته ولا يخفى ضعفه وان التزم لم يلزم
 قوله هو الدليل لعدم اي مخالفة دليل على عدم الدليل والظني تعارض بالظني
 المخالفة واما باعتبار ما فلتعارض ضربين فيقابل لمن اصدعا لظن الاضربا كما
 راجح فله الاعتبار والظاهر رجحان الثبوت تدبر قوله بالبناء اه هذا على اختلاف
 الروايتين منه فالاول نقل عنه الامام في الحصول والثاني نقل عنه الامام لم يرد
 في النهاية قوله والمطلقات قال نعم والمطلقات تبرهن بالنفس
 ثلثة قروا نعم قال ولوليتن احد برودن والغير في برودن للرجعيات فلا
 يوجب تخصيص التبرهن بالرجعيات بل نعم الرجعيات والباقيات قوله

لان التبرهن

في التفسير لا توضيح له لا بد من أحد التفسيرين لأنه الكان المرجع عاماً فالجواز
 في التفسير لأنه مخصوص بالفرض والكان المرجع خاصاً فالجواز فيه ذلك
 التفسير لا ذكر في الكتاب وليس التفسير في أحد عام مستلزماً للتفسير في
 الآخر من الطرفين فلا يكون شئياً منها راجعاً على الآخر فتوقف
 تدبر قوله فلا ترجح أي لا أحد المجازين على الآخر قوله اقوي دلالة والا
 ضلّ أولى بالتخصيص لأن دفعه سهل قوله اللازم مجازي أي
 اللازم على تقدير خصوص التفسير مع عموم المرجع المخالفة فيلزم التفسير في
 التفسير وعلى تقدير خصوصه مع خصوص المرجع يلزم الموافقة لكن التفسير يلزم
 في المرجع فلا يلزم مجازية العام على خصوص قوله لا لا ذلك
 لما فيه من مقابلة المنع بالمنع كما لا يخفى قوله الظاهر من التفسير أي المراد
 بالتفسير ما هو المراد بالاول المرجح بخلاف الاسم الظاهر المذكور سابقاً
 موقع التفسير فان ظاهره ان الثاني غير الاول فلا يكون التفسير كعادة
 النظر تدبر قوله فظهر قولك ان نقول نداسلم اذا كان اصله مخرباً
 من ذلك العموم اما اذ لم يكن كذلك فلو كان منطوقه الكان ينبغي ان
 يخص به العموم قبل تخصيصه بشئ اخر تدبر قوله والتقاء متبأي لو لم

ضعف القياس فهو غير مانع للتخصيص لانه يصير واجبا لعلته الجمع فيلزم
 ترجيح المرجح لمخرج وذلك ليس بمحال تدبر قوله مطلقا سواء كان
 بالقياس او غيره اذ لم يعلم ترجحه قوله فعلى ذلك محتمل اننا نأني
 والادرجه ما ذكره بعض الفضلاء ان الدليل الاخير للبيان يتم عند ان الجواب
 فبما عكس القياس المذكورة كما يظهر من جواب مختصر فلنذكر
 الدليل على صحة السلي من الدجور وانما مقصوده هنا اقامة الدليل على الجز
 الا بجاله تدبر قوله دليل مطلقا اي سواء كان من القسم الذي هو التخصيص
 به او لا قوله والجواب اي الجواب اولانا ثم ان القياس لم يفت
 من غير لاسيا في الجزان مقدمة معارضة بمقدمة وانا نالنا من ان
 به لزومه بل اللازم البطلان ظاهر العموم للجمع البطلان حاصل وانا نالنا من
 بما جازتم قوله بحيث معاذ قال صلى الله عليه واله وسلم لم يدر من
 حين بعثني اليه لم يسميهم لم يسميهم فقال بكنا اليك فقال فان لم تجد قال بسنة
 رسوله قال فان لم تجد قال قيس الامر بالامر فقال الحمد لله الذي رفق
 رسول رسوله بما رضاء ورسوله قوله عند مخالفة اي مخالفة العموم قوله للمخالفة
 ونفحة علماء دلالة قوله جاز في الجميع اه نقابل ان يقول الظاهر من قوله صلى الله عليه واله وسلم

الاختلاف بالوحدة والكثرة وحاصل ان الاشتراك بلغ
 من الوضوح الى ان بعد من دلائل نفس وهذا انما يكون في القياسات
 التي نزلت منزلة نفس فاما قوله منشري صحة محتمل لنفس كثيرة مما
 مندرج تحت امر مشترك قوله من وجه الاجماع في نحو رجل والافترق
 من المطلق في السهو ووجهها والافترق من التكرار في التكرار منفقة قوله
 جماعة ومنهم القاضي في المنهاج حيث قال ان الكل شيء حقيقة بوجهها
 هو قائل لعل عليها هو المطلق قوله اعني لمن لم يملك رقبة لا اختيارا ولا اذنا
 فافهم قوله فيرجع البيان اعلم ان البيان هنا راجع الى الجمعية فلا يلزم
 رجوع البيان على نسخ مطلقا قوله ربما يصلح قرينه او ومن هنا ظهر ان
 جعله لاحق بزمان متأخر قرينه بحكم كعب قوله والمخالف لا يعرف قوله
 لايب الا لما ينبغي ان العقيد اذا كان قرينه وبينا ناسبه فمع هذا الوجه قد بر
 قوله يقتضي الاطلاق اي يقتضي الاضطرار باي فرد كان بخلاف العقيد
 وتحتقن المطلق فبليس مقتضيا لا تضار فيه الا بغيره في النسب اليه يحقن
 المطلق في المقيد مع انه ليس للمطلق العاقلة تدبر قوله قبل ان انا اقال
 مرزا جان قوله عبد الله اخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عتبة قال خطب

رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل الفطر بوجوههم ولو مين فقال ادوا صاعا
 من برءنجه بين اثنين او صاعا من تمر او شعير من كل صر و عبد صغير او كبير
 قوله في الصميين علي بن ابي طالب بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة
 الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل عبد
 وحر وكر وامنثي من المسلمين قوله بل معنى ان لم يقبله او رد ما قاله مد
 القيد واجب بان يقيد استيلا بامهنة وفصله انه غير متبر والمطلق بوجه
 ونحو ذلك قوله لو كان شتر كما اقول لك ان نقول معنى كلامه
 المختصر انه لو كان شتر كما بينهما كان مباداة بينهما في المباداة وعلمه
 ولم يكن احد بما متبادرا دون الاضريل كان كل منها متبادرا وولاني انه انظر
 المستغني عن التعلقات ولو بدلفظ الفم بعد قوله لتبادر الاضريل ما في
 بعض النسخ قوله على اختلاف الراي بين اسادة الى ما ذهب اليه بعضهم
 من ان علامته حقيقة ان يتبادر لنفسه وبعضهم ان علامتها ان لا يتبادر غيره
 لما سبقت اليه الاسادة في بيان الامارات للبحار قوله وقيل
 معناه القائل المتقيا زاني قوله ورد الوو مرزا جان قوله كما قالوا قال
 ابن سينا في الشفا ان المبتس لم يخطر بالبال ومضى النوع بالبال

في غير متبادر

ولم يزل النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز
 ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى المنسل انتهى قوله
 فيقول بعضهم حيث لا قربته او كانت محكيته قوله لفهم امر دلالة لولا القر
 لفهم حقيقة وهو غير مراد قوله انما يتم له لو يدركنا في القاموس الامر لاجادته
 الطبع امور قوله وفيه ما فيه اذ دلالة شك في الاشتقاق وعدمه
 مع انه معلوم عدم الاشتقاق قطعا واما ثانيا فلانه حيل كالفارورة
 وبسبب الاصل فيه الاشتقاق والمانع طار وليس كذلك
 ما نحن فيه قوله ان لعارضه حاصلهما من انه لو لم يكن مشتركا لكان
 امورا جميعا غالبا عن الحقيقة وذلك لانه لانهما خلف الحقيقة
 لا يصلح لهما ان لا يترك نوعا اما الايراد نوعا فبا بآ حقيقة النوعية
 وهو انتهى وذلك بناء على ما مر ان التكليف الا بالفعل وهو لا يقتض
 الكلف الشيء واما شخصا فلانه بدل على ترك التترك وطلب
 للفعل ويلزم منه الايراد بخلاف ترك الكلف تدبر قوله ان المتبادر
 اه يعني ان الغرض بمنزلة يجاب عن الايراد شخصا تدبر قوله الغلاء
 اذ علوا شرط العلولا كان هذا امر لولا فيه الاستعلاء لا السحق

حقيقة

فحينئذ لا يلزم حقيقة

الامر في النوع منعقول بعد فعل كلف لا كان
 العدد غير مفقود فذلك يكون صالحا لان
 وطلب كلف فلفظ يعلق به امر وسعيه اليه
 وهو كلف فافقتضا لفعل متناكرا نانيا
 ويا لفرض

قوله بل علقه دفع لما قبله واستدل بهذا على عدم اعتبار العرفي
 مفهومه ليقول قوله اي عمرو بن العاص لما دقته وحسين بن المنذر لم يريد
 بن المهلب كذا في التقرير قوله معرفة بوجه عرضي اه اعلم ان الفرق بين
 هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول كان الامر ما هو في التعريف
 بمعنى الكلام مطلق وفي الوجه الثاني كان ما هو في التعريف عن امر
 باعتبار الصدق لا الاعم كانه الاول لكن معلوما بالوجه العرضي فميز عن
 جميع ما عداه وفي الوجه الثالث كان المراد من الامر في التعريف
 وبالمعرف لكن الفرق بينهما ليس بوجه عرضي بل بان العلم باحدهما
 حضور وبالاخر حصوله تدبر قوله ولما لم يكن اه فيه دفع لما قبل ان الامر
 من قبيل الصفات فالعلم بها حضور وذلك ان العلم بالحضور
 لمطلق في ضمنه وهذا يعني في العلم بالعلم به باعتبار حصوله في النفس
 لصوته والتعرف لاجله وجه الدفع ظاهر فخال قوله ليس قول النبي
 كما لم يرد القصة قول فلان انت امر ولا شيب الى الحاكى قوله في الاثر
 اه اعلم ان الارادة عند الناس امره صفة لا احد طرفي مقدر بالوقوف
 وعند المتكلمين هي الداعي الى الفعل من اعتقاد دفع او علم بمصلحة بعضهم فالارادة

بعدم الإكراه

لعدم الكثرة وبالجملة الارادة القديمة اذا تعلقت بفعل غيره فعندهم لا يوجب
 الترادف كما بين في الكتب الكلامية قوله وفيه ما فيه اما اوله فلان لا تشنا
 سلب الحكم فلا حلف عرفا واما ثانيا فلان الارادة القولية غير الشارعية
 التكوينية على ما لا يطلب قوله كونه حادثة لا لعلية صيرورتهم لك حتى
 يكون من التسمية بل قبلها لانه كهم قوله ذلك اي مثال الضرر بالمثال
 المذكور للتمني اذا كان قابلا مستقبلا ومسترجعا للانعقاد قوله دون الالاف
 فانه انما يكون بفعل او ترك قوله لبعضهم بها ومن ثم قال سارج
 المختصر انها تروى خمسة عشر معنى قوله والفرق تكلم لا يتم الفرق الاقتصار
 عن المفسر داسد من رعاية المصلحة لانا نقول ذلك امر عقلي اما من
 حيث الصيغة لغة فتكلم لا يخفى على المصنف قوله سكوتاه وما قبله سلم
 انه اجماع قطعي فنوته لنا انما هو بالاعاد فمندفع بانه متواتر معنى قوله
 المراد اسجد فيه دفع لا يتجمل ورواه ان الكلام في الصيغة لافي
 لفظ لا وبندفع اليهم ان توجه الكفار يدل على كون لفظ الامر حقيقة
 فيما يفيد للوجوب لا القول بعبودية على انه يدفع بما مر ان الفعل ليس
 بما مر حقيقة تدبر قوله من حيث هي من غير علمه خصوصية المادة والامور الخارجية

المصلحة

والايجاز لو كان مشتقا لفظا ومعنى ولواصلا فبهم يراد ايه
 مخرج حجة قوله فليجوز ان الذين الموصول فاعل الفعل ومنعوله بعده وهو ان يصيبهم
 فتنة او يصيبهم عذاب عظيم قوله وهو دليل الوجوب يعني هذا الامر مما يستعمل
 في الايجاب ومنفرد على مخالفة الامر فليعلم ان الامر مطلقا للوجوب
 ولهذا انه دفع ما بلغ لا تم قوله فليجوز للوجوب لانه من النزاع وذلك
 لان الدليل يتم بمطلق الاستعمال لهذا الامر في الوجوب ولا يتوقف
 على اوجاده كونه حقيقة فقد برز مطلق وقد اجمعت بان الاطلاق كاف
 في المطلوب لان ترتيب الوعيد والتهديد على مخالفة مطلق الامر يتلزم
 الدعوى فيه ما فيه قوله ليقول لا يصحون الله بالمرحمه فانه يدل على ان فعل
 الامور ليس بمعية وتركه معصية مطلقا وفيه ما فيه لانه بعد تسليم
 ان كل ما ينفك بارادته عليه ان الدليل عام في التحريم يقتضيه ويظهر من كل
 تخلف قوله خلاف الاصل اعلم انهم اعترفوا في تقرير هذا الدليل بانه مقتضى
 احسن كون الاشتراك خلاف الاصل فليكن انه لا حاجة اليه بل يكفي ما بعده
 في اثبات المطلوب وضيق لا يرد الا يرد بالاستتراك ايضا فليكن
 قوله فيه ما فيه استاره الى ان الاحكام كلها انواع متباينة ومفومات

خاصة فالاستلزام يتم على انه لو تم لزوم تقديم محاسن على العاصم مع
 ان خصيفه لا يسلون ذلك قوله لو تم لدل لانه لو كان منتهرا كما ينبغي
 بديم في سجنه على الترك البغ كما لا يخفى على اذا امر لم كما في الصحيحين عن رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم قوله من كتب في التغير ولا تقرب فيه ينزل
 المباح اقول مدفوع بالاتفاق على انه قد مر ان غير الوجوب والندب
 بعينه قوله كذا السؤال يحايي لعل صاحب المنهاج ناظر الى الوضع لكن
 السئل ناظر الى المستعمل فيه بدليل الفرق فتأمل قوله والاذن بالضرورة
 اعلم ان التقرير المشهور بالدليل انه ثبت الرجحان ولا دليل يقيد بوجوب
 جعله للمنتزعة كما في المتن وقد اجاب ايضا بان فيه اثبات
 اللغة بلازم المهنته وحاصله على ما في النسخ ان اللازم يجوز ان يكون اعم
 فلا يثبت الوضع للاخص وتقريره لانه فاع ان معرفة الوضع اما بالنقل
 وهو معدوم بالقرن او بالتبع لموارد الاستعمال فما دلت عليه الموارد
 كان موضوعه عالم والا فلا وفيما نحن فيه ما دلت الا على الرجحان فالزائد
 ليس داخل في المدلول وهذا ليس اثباتا بلازم المهنته بل لا جواب
 الاثبات الزيادة بالدليل من الموارد قوله بالاستقرار اما جواب

باختبار شق الاول من النقل وذلك لان سقواء المناقش بمنزلة
 خبر اللاحاد والما جواب بمنع المحصر وذلك لان الاستقواء بالمتبع
 في الموار ولا يسي في العرف استه لا لا بالعقل ولا بالنقل واليه
 هذا ليس كلام ساج مختصر قوله وما قبل الفاعل مرزا جان قوله مسئلة
 الامر للوجوب اما في المحل عليه وهو لا يرفع المجاز اقول للمجاول ان
 ليقول ان الصيغة مشتركة لكل من الشك لفظا لكن استعماله في الوجوب
 خاصة شبيهة بغيره في التبادر عليهما فاذا استعمل بلا قرينة في
 واما لما في القرينة وعلى هذا معنى قولهم الامر حقيقة في الوجوب فقط
 انه مجرور حقيقة فيه فقط قوله وان قبل الفاعل صد الشريعة رضي قدس
 الله سره ولو افقه الفتا زالي ومن العجائب وقع التفتنا زالي في هذا المقام
 حيث قال في التلويح ان لفظ الناس مستعمل في الانسان
 بل انما اطلق عليه من حيث انه من افراد الشجر وفاده لا ينبغي
 على المحصيل لعلم البلاغة قوله وهو قريب اه وعلم القاضي عضد الدين
 وابن الهائم قوله لانه مجاز بحسب عرف النسخ الذي هو اطلاق التماثل
 والكان حقيقه بحسب اللغة قوله ويحتمل التلويح لو كان هناك قرينة

الدوام والتكرار كان استتماله من قبل استعماله مطلقا من قبل
استعمال احد المتبانيين في الاخر فما في التخيير لا يحل التكرار محل نظر الا ترى
ان الدليل الثاني وجوب استبعاد مختصرا لطفان قوله لا يحل التكرار كذا في
شرح مختصر قوله واعتاده لا مام هذا حكمه الاستواء اما على نقل الثاني
فاستدركه قوله لا يدل الا على ما لا يمنع ان يمنع مختصرا فان العينة عند عدم التمرة
فالخصر كانه تقرير الدور قوله فتأمل اشارة الى انه يمكن دفع المعارض بان
عدم التكرار في الحج لدفع جميع مختصرا وما اعتبره استبعاد صريحا كانه غير
ممكن قوله فباس في اللغة يمكن ان يدفع بان الاستدلال ليس قيا بما
بل تنبيه الى ما علم من اللغة ان لا فرق بينهما الا بان احدهما طلب للارتفاع
والآخر طلب للنفى وفيه ما فيه قوله ان يدفعها ما حاصله ان الفرض
الا صلي من الدلالة الاستعمال فاذا لم يكن الاستعمال صحيحا دل على عدم
الدلالة والا كان غنيا بلا فائدة وبهذا اندفع ما في التخيير وان دلالة
العينة يكون كناية لغة فاذا لم يكن لك لم يكن من دلالة العينة وبهذا اندفع
ماورد في مختصر تدبر قوله والالزامه وذلك لان ارتفاعها مأمور
من جميع اضداد يستلزم لا ارتفاع المتقين وفرض نتائج الشرع

لا يحتمل

على دفع اختياره

الكلام في العديد لاننا لم نلهم القول مع انه يا باه تقرر الجواب وجود
 امر في خبري مخصوص مائة مع عدمه في الخبرات التي لا تعد ولا تحصى لا يصلح
 الاستدلال كالمباغاة لا لزوم والاسنفرة ولا قياس تدبر قوله
 بحسب الامر حاصل ان النهي الصنفي لا يكون للوام والظن ان النهي بل هو
 مانع للتبعية على التقاد وهو فرع اتحاد الزمان والوام في النهي الصنفي
 فرض الوام في الامر فانبات دوام الامر بدوام النهي يكون دوامه في
 التميز من تجزؤ كونه من قبيل البرهان الآلي لا يخفى وجه غلط تدبره لولم يتبادر
 اعلم ان هذا الدليل يدل على ان الامر ينشئ عنه الدوام فيكون خارجا عما نحن فيه
 والاصل عدم التقل هذا قوله قبل في القائل مرزا جان قوله مرادهم بالمرأة اقول
 نفى الكلام وبه ان مرادهم بالمرأة مقتضى الصيغة ذلك دلالة لها على
 ازدياد من ذلك والاحتفال لها من حيث الدلالة وحالا امثال بالمرأة
 الثانية ثم نعم انه لا ينافي في امرأة الاولى التي وقع بها الامتنال ولو فرض وجود
 فردين معا عطاء ودرهم في ضمن درهمين فليس هناك الامتنال بالتمسك بل
 بالواحد المنشئ مقابل قوله سرقة وقيل افرض بن عايش كما في الخبر قوله
 رجاء سبيل بمعنى السد له اصحاب الوفاق على الاشتراك لفظا ومعنى

لا ينفذ

كان ذلك

كان توقفه واستفساره لا يدل ذلك وبعضهم علموا الواقعة بان الامر
 لما كان مشتركا معنويا بين امرتين والتكرار استغنى عن مصداقه
 وبعضهم وجهه ردوا على من زعم انه لا يحتمل التكرار وذلك بان الصفة
 والكائن حقيقة في غير التكرار لكن يحتمل احتمالا غير طاهر فلذلك قيل
 السائل وقوله كل محتمل جواب عن الكل لان الاحتمال لا يكون دلالة
 ولو على الاحتمال تدبر قوله اضرب معناه اعلم انه قد تقدم في المسألة
 ما يمنعك لتخصيص هذا المقام فتأمل قوله انه تفسيره اقول لو سلم انه
 تفسير فقد يكون بغير انطباع البعيد والكلام في الاحتمال المطبق على التفسير الكثير
 فحكمة كلامه ما يسر لك على انه مكررة في سياق النفي فتعلم وايضا
 استأذنه ما ذكر في السلم من ان الكلي كما يصدق على واحد من
 افراده يصدق على اكثرهم يصدق واحد منهم على اثنين رجل وان اردت
 الملاءمة ما يتعلق بذلك فارجع اليه قوله قيل التكرار انه توضيح ان القائلين
 بعدم التكرار في الامر مطلقا لا يختلفون في الامر المعلق على قولين احدهما انه يدل
 مطلقا اي سواء كان معلما اولاد ثانيا منها انه لا يدل مطلقا اي سواء كان
 معلما اولاد ثانيا منها انه لا يدل مطلقا اختلفوا في ان التعيين بالعلم هل

كالتكرار فاعلم مرادهم ان قوله قد تقدم في المسألة
 فان كان ما عطف على التفسير الكثير

يستدعي عقلا تكراره بذكره بام لا قوله ما تقدم من الوجهين في مسئلة
 ان الامر يطلب الفعل مطلقا لكن الاول باء في تصرف تدبر قوله لا متناه
 التخلّف فيه استلزامه الى ان التكرار تكرار العلة انما هو اذا ارتفع كانه
 والما جاز التخلّف فلم يكن التكرار لازما بتأليفه قوله بالصفة بل بالفعل
 لا بالاجزاء كما زعم ابن الحاجب وفيه ما فيه قوله لعدم اعتبار تعليل بل
 هو شرط سببه بالعلة في تقريره كما في التفسير السنياد وغيره قوله فانت
 الخلاء ومن هنا يلزم اي جعل انه السرقة مما ذكره الحكم فيه تكرار العلة كما في المنع
 محل نظر وفيه ما فيه قوله بالسنة او بالشافعية والبطراني عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال اذا سرق السارق فاقطعوا يده ثم ثم ان سرق فاقطعوا
 ارجله كذا في التفسير قوله في العلة سلم ان قلت قد سبق ان التكرار في العلة
 ليس بالصفة بل بدليل خارج فهي وغيرها سواء فما معنى تسليم فيها قلت
 معناه ان فهم التكرار كليا في اوله الشرع اذا علق بالعلة سلم واه في غير
 فلا لا بدليل خاص وهذا لا ينافي في عدم الفهم مطلقا بالصفة لغة تدبر قوله
 فانه لا يتبع واه لا يخفى على السادة بيان الالوية بهذا الوجه اولى مما فيه
 في المختصر حيث قال فالنظر اولى لاستفاد المنسوط باستفاده قوله

منه الخليفة قال ابن برهان لم نعلم من الشافعي ومنيفه من وانما
 يدل على ذلك فيجب الفرض وجامع المهبة يبين قوله قلنا بالقرينة
 وهذا هو الجواب مما تمك به السكاك حيث قال التبادر النعم
 عند الامرين بعد الامرين لا غير الاول دون الجمع بين الامرين
 والارادة التراضية اذا قال المولى لبيده نعم نعم قاله قبل ان يقوم الضم
 قد برقوله وحقيقته ووجوده عبد القاهر بن زيد مطلق لا يدل على اكثر
 من ثبوت الاطلاق له لكن ما تقدم من التفاضل عرفا بين زيد
 قايم وزيد ليس بقايم مما يلحق دليل التبادر فانهم قوله كما قيل القائل
 مرزا جان قوله علماء لان ما حصل لا يمكن للبه والمقارن يمكن طلبه
 وهو المراد قوله في الحال اي الحال النور اذا كان ما ضا مع اشتراط
 اتحاد زمان الحال وذوي الحال والمراد منهنها ارادة السبب الاول
 اتفاق وامانه الثانية طان المحاورات بها القليل وانما
 حصلت خيرات لانها وسأل الى ما هو خير بالذات اعني الفوز
 بالاسعادة البدنية قوله فالقلب عليهم لانه دل على ان اصل الامر
 لم يكن والا على الفوز قوله مساعدا لانها انما يتصوران في الموضع

المريض فلا يفي لم قيل له صم غذا فصام انه سارع اذا سيقن ان لا يفي
 اضراء اعلم ان الامام صرح بالوقوف في الفور ولا طلاق لكن قال مع
 ذلك ان الذر قطع به المكلف مهما اتى بالفعل فله يكلم الصيغة
 موقع الموط واما التوقف في انه لو اضرب بالناظر صرح انه مثل لامل
 الموط فاورد بان القم هذه كور لا يتاقي مع الوقت و بان احتمال اللانم
 كيف يكون مع القام موط فاست في المتن الى دفع الايراد من قتال
 قوله الامر بالامر قال السككي محل النزاع قول القائل مر فلانا بكذا
 الامر قال لطلان افعل كذا فاول الامر الثاني مبلغه بلانزع
 وصرح به ابن الحارث في المنتهى وهوي التعنا زانه بينهما قال في التفر وهو
 الاشبه قول فيه نظر قتال قوله تامل شارحا انه لو كان للواسطة
 اعتبار لم يكن تعد يا اما اذا كان لازما فلزم التعدي فكذلك قوله مناقضا
 اقول لك ان نقول غايكون مناقضا لو كان الامر والهي كلاهما من السيد
 اما لو كان الامر من الامر والهي من المولى فلا تناقض وفيه ما فيه فله يمنع
 لطلان او اعلم انه يفهم من شرح مختصر ان لطلان الثاني اتفاق فالمنع غير متوجه
 قوله وهو معنى اي السبل التناقض لانه الفضايا نعم يلزم منه بعد طلبه

يا شمس

المستحق

هذا المتن

وفي النسخ كك وفيه ما فيه قوله قوله اذا تكرار امران اي امر واحد
تكرر فصار امران وحاصل المثال في الاستعانة بان اء اعتبر في محل النزاع
اربعة قيود الاول عدم التكرار والثاني عدم العطف والثالث
قبول التكرار والرابع عدم العطف قوله تاسل التامس في باب
الاكثرين ومنهم عبد جبار رحمه الله والتاكيد لبعض الناس في حقيقة
واجبائي واختاره ابن الهيثم والوقت لابي بكر البصري في والي
ابن البصري كذا في التفسير قوله فما قيل القائل من اء بان قوله وفيه
ما فيه استاده انه ان لا مانع ان يمنع ذلك في صورة التكرار
وانما ذلك في غير التكرار بعبارة كنهية التكرار التاكيد قوله بالجمع
اي التاكيد قوله من خارج عن حقيقة الامر كالعادة ونحوها فيقصد
الارجح العان والافتوت قوله ومعنى قولهم ادفع دخلك
المطلوب لو كان منه مطلقا كان ينبغي ان يورد الدين وهو حقيقة
مطلقة ثابتة على الذمة بعينها لا بمنتهى قوله المطلوب اء وهذا
لا ينافي قولهم ان الامر يطلب الفضل مطلقا لا للضرورة ولا للتكرار لان
ذلك باللفظ وهذا بالفعل قوله لنا ما تقدم في المبادي الكلامية قوله

فكان اضراب مجمل، وذلك لانه لما لم يرد طلب المطلق لم يرد طلب الحقيقة
 من حيث هي ولا طلب الفرو المنتشرة لانه مطلق ولا طلب معين اي
 معين كان لانه مطلق باعتبار الشخصيات المخصوصة بل المطلوب معين
 من حيث هو كونه الشيء لا يتعين قبل الوجود ومطلوب المعين غير المعلوم
 بعد وهو معنى الاحمال فتأمل انه وبقين بالتأمل حتى قوله اذ لا نزاع اه
 فيه استادة اليه لطلان ما قاله التفننا زاله انه ليس النزاع في الخرج
 عن عبادة العاجب بهذا الامر بل انه بل يصير بحيث لا توجه تعقيب
 بذلك الفعل بما يضره وذلك لانه لا يكون النزاع لفظيا قال في
 المنتهى ان اراد انه لا يمنع ان يرد بامره بعد بغيره فليس و يرجع النزاع
 في تيمنه قضاء وان اراد انه لا يدل على سقوط فطرته قوله بان عند
 وبغيره ما قاله عبد الجبار حيث قال لا يمتنع عندنا ان بامر حكيم ويقول
 اذا فعلت شيئا عليه واديت الواجب ويلزم القضاء مع
 ذلك قوله قبل الثاني القائل التفننا زاله قوله واجيب بمجيب من راجع
 قوله ممنوعة اقلت تحصل الحاصل ليس محذورا من حيث الاستحالة حتى
 يردا وروى بل هو محذور لانه ايجاب ما خرج عن ادا به تمامه قلت لانه التنازع

فيه لان من لم يقطر القضاء بان لا ينال لقول الموطأ وجود الطبيعة العقلية
 في ضمن فرد آخر بعد وجوده في ضمن فرد آخر بعد وجوده في ضمن فرد آخر
 قوله على انه ان كان قد دفع العداوة بان المباد بالطبيعة العقلية هي
 الحاصلة في وقتها المقدرة لها فبذلك القدر من منصوبته متبعية لها ولا يلزم
 من اعتبارها فيها خروجهما عن الكلية واما الطبيعة الحاصلة في الخارج
 ذلك الوقت فهو القضاء تدبر قوله فيه ما فيه استارة
 الى ما قال الفقهاء ان هذا بعيدا اذ لم يعهد للغير فرض غير الاداء القضاء
 ولو سلم فيمكن ان يقع بذلك في كل قضاء فلا يوجد قضاء حقيقة
 قطعا وقد يجاب عن الاول بانه اذا مررت بعد الاداء للدول
 من الامر الاول او نقول انه قضاء ولو مجازا لظهرت معنى الاول
 فكانه فاسد ليس بفاسد وعن الثاني بانه اذا لم يفعل العباد في
 وقتها اصلا او فعلت على وجه العناد فيها كقضاء الله لانه فاسد
 مصطلح الوقت قوله على ما قيل القابل مرزا جان قوله وقوله انما
 قال ذلك مع ان في الصميمين من النبي صلى الله عليه وسلم اذا حكم
 الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله اجر

واحد استارة الي اجتماعهم على ذلك وهو قوي قوله ليس بها
بل بالمادة جود باعتبار الاضافة. هذا الجواب من شرح المختصر حاصله
ان الطلب الكفان متعلقا بالكف بالذات ويكون متعلقا بنفسه
كان امرا وان كان متعلقا بنفس الزنا وكان الكف ملحوظا لاجله كان نهيانا
اعلم ان هذا التدقيق حسن باعتبار الكلام النفسي لكن نظرا الى ما هو في
في اللفظ انه يزعم انه دليل في الظن وبسبب اللفظ لا بعدكف من الزنا
نهيئا بوجه طلبة بسببه معان وقد يحكي للشبه يدك قولك بعدك لا تمثل امرك
ولا تمثل امري ولان التماس قولك لمن يا ويك لا تفعل كذا
ايها الناس وللشبهة قولك نصبروا ولا تعيروا فان النهي فيه كالا ماهر
هذا قوله قد توقف الامام قال في البرهان ذكر الاستاذ ابو اسحق
ان صيغة النهي بعد الواجب محمولة على الخطر والوجوب السابق لا نهى
قبرته في حل النهي بعد الواجب وادعي الوفاق في ذلك ولست اري
ذلك مسلما واما انا فتبارحت دليل الوقت عليه كما قدمته صيغة
ولا مرقلة الامر يقتضي اه قبيح يا بانه شرح المختصر من ان الامر يقتضي الصحة
لغيره بل غير عاود بان الصحة ليست الا موافقة الامر بالصحة عند كل امرى

موافقة امره سواء كان سارعا او غير نعم الصحة الشرعية موافقة امر الشارع
 اقول النقيض ان الصحة تستلزم الغاية وهي في المعاملات ترتيب
 فوائدها وفي العبادات قبل موافقة الامر وقبل كونه مسقطا للفقهاء
 والحق عندنا ان الغاية في العبادات هي ترتيب ثمراتها ولهذا كان
 الواجب ما ينطبق قوله سببا للثواب وتركه سببا للعقاب
 بناء على اقول لك ان نقول في الفرق ان طلب الشك ربما يكون
 لا جمل لزوم الحكم على تقدير الفعل فلا يدل على الفساد واما الفعل فلا
 يكون مطلوبا بدون الحكم والا كان طلبا للملزوم بدون اللزوم
 فحصل الامر على الصحة فتأمل مطلقا سواء كان في العبادات او
 المعاملات وسواء كان لاصلا او لوصفه يقتضي فتح ان قيل يذنب في
 تصريح الصحة مع انه جائز اتفاقا قلنا حكمه النهي ربما كانت راجحة
 في الاول الامر فاولا فامت باركتها سبب المكلف للفعل والمروج
 في مصلحة الصحة راجحا كما يبيع عند النداء وبيع ملك الغير ومن سبها
 يلوح ان هذا الوجه انما يدل على الفساد في الجملة فاستدلال من الحاسب
 به على الفساد مطلقا ليس بشي فتأمل قوله راجحا كالكسوة في الدار

مجبولة حادثة ولها حقيقة متصلة عند الشارع على المسماة بالاسماء
 الشرعية لا الصورة فقط وان جعل البعض الامور ركنا وبعضها شطا
 توقيفي لا يدرك بالعقل وان المستحب منها لا اركان والشرط لا ينعقد
 بعروض عارض لان العلم الناهية لوجودها موجود فمن قال ان لا موم
 في العبد فعليه جعل كونه في غير يوم العيد من ركناه او شرطه وذلك خلاف
 الاجماع فلا يبي عنه الا لو صفت مجاور فلا يكون منها غير بعيد وان شرط
 ذلك ان كل امر اعتبر ركنا او شرطاً حسن فهو من حيث نفسه
 ليس من شرط الفادى بل المجاور فتأمل قوله انه يلزمه اعلم انه بين
 اللزوم بان الصلوة معتبرة هي المقرونة بالشرط ~~بشرط~~ بالشرط والطلبان
 اللازم بال اتفاق على انها شرط الصلوة لا اركانها اقول ائلم باجملة الشرط
 شرط التحقيق مطلقا الصلوة اعم من الصحيح والفاسد لتحقيقها بدونها عندكم فليس
 شرطاً الا للصلوة الصحيحة فيلزم ان يكون الشرط داخلاً في مفهوم الصلوة
 الصحيحة لان الصلوة الصحيحة هي المقرونة بالشرط وذلك لطلب الاتفاق على انها
 شرط الصلوة الصحيحة لا اركانها فاما موجودكم فهو جوابنا فتأمل واجب
 الجيب التفنار الى قوله لان الشرط انما هو عاقل ان معتبر العبد

لا يجوز قوله ينزل المراءى على مرزبان قوله ممل لا تربي ان امها شيفين ليعالين
 العبادات ومور الماعال فيقولون بن العجبة ^{المتعبدون} منها ومن ليس
 لك من غير نظر الى الشرط ويقولون للمقوله منها اول من عالم للطايف
 متعلقه بها نعم لا امتياز عندنا الا باعتبار تحقق الاركان والشرائط قوله
 محمول على اللغة فان المصاح فاعاوطر فيكون منها في احسبات وهو بطلان
 قوله كالعيب والكفر مثلها اسأله ان المراء بالسبي لا يتوقف
 معرفته على الشرع قوله لان الاصل اي القبح لعينه قوله هو الاصل اي في النهي
 كنهى قربان فانه لما ورة الادز وعرض مفارق قوله للمقتضى النهي والمقتضى
 الفج لعينه يعني لو قلنا بحقيقة النهي في الشرعيات بطل القبح لعينه بما هو ولو
 قلنا بالقبح لعينه بطل حقيقة النهي فقه منا المقتضى الذر هو الاصل على المقتضى
 الذر هو الفرع لان الاصل هو الاصل بالفرع لا يجوز قوله لقبوله الايجاب
 وذلك لان الصوم في حد نفسه حسن فهو في حد ذاته لا يابى من
 تعلل العذر الذر هو من حيث نفسه حسن ايضا والوصف العارض لم
 ويكون ذلك اليوم يوم صباه انه انما تقتضى منع المباشرة مع فطوره
 لغرض ترتيب القضاء على صحة هذا العذر كما في من اسلم في نحره الا بضر من الوقت

المرت

او لم يرت فيه واما الخروج عن العهدة لو صام فيه فينفي ان لا يكون
 لان فيج العارض قد يرتد على حسن المعروض كما في الزنا كما يكون
 حسن العارض قد يرتد على فيج المعروض كاللذبة بعصمة الهن واما
 يدل على قوة العارض الاجماع على حرمة الصوم فيه فتأمل قوله وصفت
 لازم اي الوصف الذي حرّم الصوم لاجله لاجله وصفت لازم وهو
 العارض عن ضيافته ^{تلك} كما فلا يلزم في المفارق مثاله البيع وقت
 النداء فان الوصف ^{هو} بالبيع الواجب البيع قد تنفك عنه
 كما اذا تباعا في الطريق مع السعي والذباب قوله تامل فيه إشارة
 الى ان النفي في الجواب لو قال الشارع لا يصل في المكان المعصوب
 وليس كذلك بل قال لا تنصرف في تلك الغير وذلك النهي
 ليس متعلفا صريحا بالعبادة بل الاجماع اتفاق في هذه لا يدل على
 فساد الاصل قوله رجوع المفزاة فان تأملنا اذا قال لا يفعل في وقت
 كذا يتبادر ان المعقود الكف في ذلك الوقت واما الفعل مطلقا
 فمكوت عنه سواء كان واجبا في الواقع او لا واما قيل ان وجوب
 الاصل مستلزم لوجوب الصفة بالافتضاء فعدم وجوبها مستلزم